عن نشر التقارير والمقالات التي تحرض على اغلاق الجامعات والصحف العربية، معتبرة اياها مراكز سياسية لـ م.ت.ف. تمول من قبلها. هذه النظرة للجامعات هي التي ترسم وتملي سياسة سلطات الحكم العسكري تجاهها.

٦ ـ إجراءات الحكم العسكري وسبل مواجهتها: تتعرض جامعات الوطن المحتل ومنذ سنوات، لسلسلة من الاجراءات التعسفية مثل الاغلاق، طرد الأساتذة والطلاب وابعادهم، منع تراخيص بناء جديدة وغيرها من الاجراءات. ولعل الامر العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ وما سمي بـ «وثيقة الالتزام» من أبرز التعبيرات عن سياسة الاحتلال تجاه الجامعات في الفترة الاخيرة.

الامر العسكري رقم ٨٥٤: فقد جاء كتعديل لقانون التربية والتعليم الاردني، في محاولة لإضفاء الشرعية على الحكم العسكري تجاه الجامعات. وينص هذا الامر على ضرورة الحصول على اذن ترخيص سنوي للجامعات، كما يفرض قيوداً على حركة الطلاب والأساتذة بين الضفة الغربية وغزة والقدس عن طريق الحصول على تصريح خاص للدراسة أو للعمل في جامعات الضفة الغربية..

ولا يقتصر تطبيق الأمر العسكري رقم ٨٥٤ على أساتذة الجامعات وطلبتها، بل يتعدى ذلك ليشمل المعلمين والطلاب في المدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية. اذ يتحتم على كل من يعمل في هذه المدارس الحصول على ترخيص، من حق السلطات أن تسحبه في أي وقت لدواعي الأمن، ومنها الاعتقال الاداري، وهي عملية روتينية في الأرض المحتلة قلّ من ينجو منها من الأساتذة أو الطلاب. كما ينص على ضرورة الاطلاع على مصادر تمويل الجامعات وميزانياتها. وقد أنشيء لهذا الغرض صندوق خاص يسمى صندوق الاستثمار وهو برئاسة رئيس الادارة المدنية وثمانية من أعضاء روابط القرى. ويسمح هذا الصندوق بادخال الأموال الى الجامعات والمعاهد العليا، ولكن لا يسمح بانفاق هذه الأموال الا بالقدر الذي يراه مجلس ادارة الصندوق. وبذلك يعطي هذا الاجراء لسلطات الاحتلال الحق في الاشراف على مشاريع صرف أموال الجامعات وطرقها. وتمكنت الجامعات من شل الأمر العسكري رقم ٨٥٤ وافشاله على الصعيد الميداني. فبعد صدور هذا الأمر بشهرين تقريباً، انعقد في بلغراد المؤتمر العام لليونسكو (تشرين الاول ـ أكتوبر ١٩٨٠)، وصدر عنه قرار يدين هذا الأمر العسكري. الا أن سلطات الاحتلال رفضت هذه الادانة، واستمرت في محاولات تطبيقه، واستمرت في المقابل المجابهة مع هذه السلطات لافشاله، مما أجبرها على تجميده. والمطلوب عدم الاكتفاء بهذه الخطوة، بل استمرار النضال في المحافل الدولية، وخاصة اليونسكو من أجل الغاء هذا الأمر العسكري نهائياً، حتى لا يظل سلاحاً يشهر في وجه الجامعات في الوطن المحتل.

وثيقة الالتزام: طلبت سلطات الاحتلال من الاساتذة الأجانب في الجامعات التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها؛ بالامتناع عن تأييد م.ت.ف. هذا نصها: «أقر أنا الموقع على هذه الوثيقة بأني أتعهد صراحة الا أقوم بأي عمل، وألا أساعد، بأي شكل، المنظمة التي يطلق عليها منظمة التحرير الفلسطينية أو أي منظمة ارهابية أخرى».

وبعد رفض الأساتذة التوقيع عليها أجرت السلطات تعديلاً على النص السابق حذفت بموجبه كلمة «ارهابية» وحلت محلها كلمة «معادية» مع الابقاء على اسم م.ت.ف. في سياق النص. الا أن الأساتذة ثبتوا على موقفهم في اعتبار هذه الوثيقة ابتزازاً سياسياً لا دخل له بالأمن، عدا عن كونها تمس حرياتهم الاكاديمية في الصميم. وعلى اثر موقف بعض المسؤولين الأميركيين المناهض للوثيقة، أجرت سلطات الحكم العسكري تعديلاً جديداً عليها، أبقى على روح الوثيقة ومضمونها، ودعت الى فتح باب الحوار مع الجامعات حول الأمر. الا أن المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم في دورته الحالية شدد على ضرورة رفض الحوار بين الجامعات وسلطات الاحتلال حول «وثيقة الالتزام» أو «الأمر العسكري رقم ٨٥٤»، لأن مبدأ الحوار مهما كانت نتائجه يعطي للاحتلال حقاً شرعياً في تغيير القوانين في المناطق المحتلة. وان أي اتفاق مهما كانت ايجابياته بالنسبة للجامعات يعتبر سابقة خطيرة يمكن أن تنسحب على مؤسسات أخرى غير تعليمية.

سبل المواجهة: قامت لجنة من أساتذة جامعات الأرض المحتلة، وهي لجنة الاشراف على شؤون